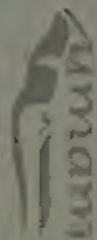


الجمهورية اللبنانية
القضاء المذهبي الدرزي

تنظيم القضاء المذهبي الدرزي والديوان

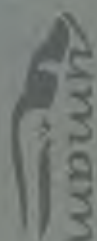
حفلة تكريم
فضيلة الشيخ أمين شمس

وتخليد ذكرى قضاة المذهب



للوثائق والأبحاث

Documentation & Research



المؤشيق والأبحاث

Documentation & Research

الجمهورية اللبنانية
القضاء المذهبي الدرزي

حفلة تكريم فضيلة الشيخ أمين شمس



صورة تذكارية

أخذت اثناء حفلة التكريم في دار الطائفة الدرزية .

يبدو في الوسط سماحة الشيخ محمد ابو شقرا ، شيخ العقل ، وإلى يمينه سماحة الشيخ
حليم تقي الدين ، رئيس المحكمة الاستئنافية العليا ، واصحاب الفضيلة القاضي الشيخ
نجيب قيس ، والمستشار الشيخ سجيح الاعور ، والقاضي الشيخ مسعود الغريب ، والقاضي
الشيخ شريف شرف ، وإلى يساره فضيلة الشيخ أمين شمس ، وحضرة المدعي العام
المنتدب الشيخ سامي يونس ، وصاحبا الفضيلة المستشار الشيخ شفيق ابو الحسن ، والقاضي
الشيخ مرسل نصر .

مرسوم رقم ١٤٦٠٩

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٤٣٧٣ تاريخ ١٥ - ٣ - ١٩٦٠ المتعلق بتنظيم القضاء المذهبي الدرزي ولاسيما المادة ١٥ منه .

بناء على قانون تنظيم القضاء الشرعي السني واليعقوبي الصادر بتاريخ ١٦ - ٧ - ١٩٦٢ .

بناء على المرسومين رقم ١٠٣٨ و ١٠٣٩ تاريخ ٣١ - ١٠ - ١٩٣٤ .

بناء على المرسوم رقم ٧٨١٦ تاريخ ٢١ - ٧ - ١٩٦٧ القاضي بتعيين الشيخ امين شمس قاضي المذهب الدرزي المنفرد في محكمة بعقلين البدائية .

بناء على كتاب رئيس محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا رقم ٢٦٤ - ق تاريخ ١٢ - ٥ - ١٩٧٠ .

وبناء على اقتراح وزير العدل .

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى - يحال الشيخ امين شمس (رقمه المالي ١٦) قاضي المذهب الدرزي المنفرد في محكمة بعقلين البدائية على التقاعد اعتباراً من اول تموز سنة ١٩٧٠ ، وذلك لبلوغه السن القانونية وتصفى حقوقه وفقاً للاحكام التشريعية والتنظيمية وللانظمة النافذة •

المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ بحيث تدعو الحاجة .

بعيدا في ٣ حزيران ١٩٧٠

شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

رشيد كرامي

وزير المالية

رشيد كرامي

وزير العدل

عادل عسيران

مذكرة رقم ١٣

ان رئيس محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا ،

بناء على المرسوم رقم ٩٨٣٣ تاريخ ٤ - ٥ - ١٩٦٨ ،

بناء على المرسوم رقم ١٤٦٠٩ تاريخ ٣ - ٦ - ١٩٧٠ القاضي باحالة فضيلة الشيخ
امين شمس - قاضي المذهب المنفرد في محكمة بعقلين (قضاء الشوف) - على التقاعد
اعتباراً من اول تموز سنة ١٩٧٠ .

وبما ان فضيلة الشيخ امين شمس كان خلال خدمته مدة ست وثلاثين سنة مثالا للاستقامة .
وبناء على اقتراح مستشاري المحكمة الاستئنافية العليا وقضاة المذهب ،

يقرر مايلي :

اولاً - يقيم رئيس ومستشارا المحكمة الاستئنافية العليا وقضاة المذهب في المحاكم
البداية ، حفلة عشاء تكريماً لفضيلة الشيخ امين شمس قاضي المذهب المنفرد في محكمة
بعقلين (قضاء الشوف) بمناسبة احالته على التقاعد اعتباراً من اول تموز سنة ١٩٧٠ وذلك
يوم الاثنين الواقع فيه ٢٩ حزيران سنة ١٩٧٠ في دار الطائفة الدرزية في بيروت .

ثانياً - يدعى إلى هذه الحفلة كل من :

(١) مقام مشيخة العقل :

سماحة الشيخ محمد ابو شقرا - شيخ عقل الطائفة الدرزية .

(٢) الوزراء والنواب الحاليون :

عطوفة الامير مجيد ارسلان - وزير الدفاع الوطني -

معالي كمال بك جنبلاط - وزير الداخلية -

معالي الشيخ بهيج تقي الدين

معالي بشير بك الاعور

النائب الشيخ فضل الله تلحوق

النائب سليم بك الداود

(٣) الوزراء السابقون :

معالي الشيخ نجيب علم الله ، معالي سعيد بك حمادة ، معالي نجيب بك صالحة ، معالي

فؤاد بك النجار ، معالي خالد بك جنبلاط .



(٤) القضاة العدليون الحاليون ، الاساتذة :

امين طليع - اسعد حرير - ابراهيم شقير - شريف قيس - سامي يونس - حكمت
هرموش - امين عابد - غسان ابو علوان - عصام ابو علوان - رياض طليع - كامل
ريدان - كمال القاضي - سهيل عبد الصمد - حسين تلحوق - منيف حمدان - سليم
حمدان - نديم نجير - سامي العسل - امين ابو نصار .

(٥) القضاة العدليون المتقاعدون الاساتذة :

قؤاد حميه - شفيق الحلبي - المقدم كامل مزهر - عادل تقي الدين - عادل حمدان
حسن حمدان - نعيم العياش .

(٦) المحامون الاساتذة :

معضاد معضاد - فريد ابو شقرا - عارف الاعور - عادل حاطوم - نديم حاطوم -
فريد حماده - كمال ابو لطيف - نايف معضاد - سليمان ابو شقرا - محمد خضر -
نجيب الفقيه - رثيف عبد الصمد - سمير الحلبي - بسام الحلبي - غازي الحلبي - غاندي
الحلبي - نامي جنبلاط - عاطف الشعار - رجا ابو حمزه - الدكتور طارق عبد الباقي -
عصام نعمان - مفيد قيس - فيصل قيس - قؤاد ذبيان - كمال نصر - عادل ابو ضرغام -
عصام العريضي - اديب الحسيني - عصمت ابو شقرا - نديم فياض - نديم عبد الملك -
عادل ابو الحسن - سامي جمال - حافظ جابر - حبيب ملاعب - رياض حمدان -
ايداد حسن - شامل ابو سعد - كتيج سليقه - ملحم شروف - غسان ابو علي - امين
نجيب شمس .

(٧) لجنة دار الطائفة الدرزية :

توفيق عساف - رئيس اللجنة ،

انيس روضه - امين الدار ،

ثالثاً - تصرف تكاليف هذه الحفلة من اعتمادات موازنة المحاكم المذهبية الدرزية
لعام ١٩٧٠ ، بعد نقل رصيد الاعتماد الاخير من فقرة نقل وانتقال إلى فقرة اعياد وتمثيل .
رابعاً - تنشر هذه المذكرة وتبلغ حيث يدعو الحاجة .

بيروت في ٢٧ حزيران ١٩٧٠

رئيس محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا

(المدير العام)

حليم تقي الدين



سماحة الشيخ حليم تقي الدين يلقي خطابه في حفلة التكريم

صاحب السماحة شيخ العقل ، أصحاب المعالي الوزراء والنواب ، حضرات القضاة والمحامين .

في هذا اللقاء العائلي الذي يتنظم فيه عقد الطائفة في أعلى درجاته ، جئنا لنكرم أحد قضاة مذهبنا فضيلة الشيخ أمين شمس - القاضي المنفرد في محكمة قضاء الشوف - بمناسبة إحالته على التقاعد في أول تموز المقبل عملاً بتنظيمنا القضائي الجديد .

وفي هذه المناسبة لا بد من القول ، ان هذا التنظيم القضائي الجديد الذي نكرم اليوم ، ولأول مرة ، أحد قضاة ، كان من أجل الأعمال في حاضر طائفتنا ، ويبقى مع الزمن ، شهادة ناطقة بهم من عنوا بوضعه وإقراره وأكملوا جهازه وسهلوا أمر تحقيقه ، وإن هذا التكريم لقاضي سلك في قومه طريق العدل وكان مثلاً وقدوة في أصالته وكبر نفسه ، يعطي الدليل الساطع على ان هذه الطائفة ما زالت عبر ماضيها ، وفي حاضرها ، وما هي عليه من رفعة وقوة وكرامة ، تقدس الحنى وتمجد القانون .

وإذا كنا جميعاً ، اخواني القضاة ، وأنا ، قد عملنا دون تفاوت في الجهد ، على تنظيم هذه المحاكم ، وتأمين سيرها ، وتركيز دعائهما حتى أصبحت اليوم ، وخلال مدة قصيرة من الزمن ، هيئة قضائية موحدة مستقلة ، لها حرمتها وكيانها ، فلأننا أدركنا من جهة ، واجباتنا كاملة في ظل القانون ، مصدر السلطة ، وقمنا من جهة ثانية ، بوحى الضمير الذي هو أعلى مراتب القيم الخلقية بتأدية رسالة القضاء بأسمى مبادئها وأبل غايتها . فعسى ان نكون قد وفقنا في ما نقوم به لما يرضي الله والضمير ويصون الحق والعدالة .



آيها السادة ،

« فإذا حكمتم بين الناس ان احكموا بالعدل » هذا نهج القاضي ، وهذه رسالته يحملها مسترشدًا العدل في ما يحكم ومستوحياً الضمير في ما يقضي .

والقاضي في الناس من الناس ، لا يحكم إلا وقد تحرّج عن أهله وصحبه ومحيطه وتترّج عن غاياته وارتفع في تفكيره إلى العلاء ، عيناه على الدوام في وجه الحق ، وضميره أبداً ، في ضمير الله ، ينكب على درس قضاياها بحثاً عن الحقيقة في أوراقها ومستنداتها ويستند في قضائه إلى أحكام الشرع والقانون بالإضافة إلى أحدث الاجتهادات وأوثق الآراء وأكثرها استقراراً وإجماعاً . فالقاضي لا يملك الحق ، لقد أقيم حارساً عليه فلا يعطيه إلا لصاحبه وأهله ، وفي هذا العطاء يؤدي الأمانة كاملة غير منقوصة لأنه وأمثاله يمثلون في حمل رسالة القضاء قدسية الحق وحرمة الشرع والقانون .

يمثل هذا القاضي تحمياً الأمة بقضائها .

ومن أجل هذا قيل : إن العدل أساس الملك .

ونحن في رسالتنا القضائية هذه ، تستمد من مذهبنا مذهب العقل والتوحيد ، القوة ، قوة الإيمان بالله ، وهي فوق كل قوة على الأرض ، وتأخذ من حكمته الشريعة مبادئ الصراط القويم . هذه رسالتنا في هذا القضاء ، وهذا ما نتغي ، والله ولي التوفيق .

بيروت في ٢٩ حزيران سنة ١٩٥٧م

حليم تقي الدين



فضيلة الشيخ أمين شمس يلقي خطابه في حملة التكريم

صاحب السماحة شيخ العقل ، أصحاب المعالي الوزراء والنواب ، حضرة القضاة والمحامين

أيها الحفل الكريم

شاءت مكارم أخلاقكم أن تجتمع في هذه الدار العامرة ، وفي هذه الألفية المباركة ،
حول تكريم شخصي المتواضع بمناسبة إحالي على التقاعد .

وإني إذ أقف الآن بينكم شاكرًا حسن تقديركم لي ، فاني ألفت نظركم إلى أن هذا
التكريم يتعدى شخصي إلى القضاء المذهبي الدرزي الذي يعود له الحق الأول في هذا التكريم .

ست وثلاثون سنة من السنين بين أواخر سنة ١٩٣٤ ومنتصف سنة ١٩٧٠ مرت ، وإن
طال أمدنا ، مرور السهم قضينا منها ثلث قرن مساعدًا قضائياً لدى القضاء المدني
وثلاث سنوات أخيرة قاضياً في سلك القضاء المذهبي الدرزي .

دخلنا سلك هذا القضاء في منتصف سنة ١٩٦٧ دون أن نجد مركزاً للمحاكم المذهبية
المستحدثة فلجأنا إلى هذه الدار العامرة فقمنا إلى صدرها وفتحنا لنا أبوابها بترحاب
برعاية صاحب السماحة الشيخ محمد أبي شقرا شيخ العقل .

وفي ١٣ تموز سنة ١٩٦٨ انتقلنا إلى مركز المحاكم الجديدة وباشرنا فيها أعمالنا
القضائية بصورة منتظمة ، ومنذ هذا الوقت بدأ هذا القضاء انطلاقته الجديدة . وهي
انطلاقة جبارة - لا أقول أنها كاليوم - بل أقول باعتبار وفخر أنها كالصاروخ
بحيث أنه تم من جهة الاستعانة بمركز المحاكم وتجهيزها بالمقر وشات والقرطاسية

والسجلات وآلات الهاتف بأقل من ثلاثة أشهر . وارتفعت من جهة أخرى ، راية العدل خفاقة فوق صروح المحاكم المذهبية في العاصمة والملحقات .

لقد أصبحنا ، والحمد لله ، وفي خلال فترة قصيرة من عمر هذا القضاء في عهده الجليلد نقترح بانتسابنا إلى سلكه بعد ان عملنا على رفع شأنه وتعزيز مكانته وقمنا بواجباتنا القضائية في تأمين سير الدعاوى المتراكمة وفصلها بوجي الضمير وبحكم الشرع والقانون . وإذا كان لنا من كلمة شكر توجه في هذا المقام ، فإلى سماحة الرئيس الشيخ حليم تقي الدين وإلى مستشاري الهيئة الاستشارية العليا والنائب العام وقضاة المذهب الذين عاونوه ممن يؤلفون الجسم القضائي المذهبي الدرزي .

ولا بد من الإشارة إلى أن الأحكام التي تصدر عن المحاكم المذهبية منها ما ينتشر في المجالات العلية والقضائية وهذا ما يثير فخرنا واعتزازنا .

وإني أفارق جسم هذا القضاء وراية العدالة مرفوعة البنود مزهورة والجسم القضائي معافي وسليم .

ولا بد أن ننوه هنا بفضل السادة الذين أحسنوا اختيار هؤلاء القضاة من رجال العدل والقانون والشرع فكانوا عند حسن الظن بهم وقد أعطيت القوس باريها ، فشكراً لهم .

وإني أخيراً إذ أشكر زملائي القضاة جميعاً وحضرات المحامين المحترمين على معاونتهم لي بدقة وإخلاص في الأعمال القضائية خلال المدة القصيرة التي قضيتها بينهم في كرسي القضاء ، فإني لا أنسى توجيه كلمة شكر إلى أولئك المساعدين القضائيين الذين يعاونون القضاة في أعمالهم بأمانة وإخلاص وإن غابوا عن هذا الحفل اليوم .

وإني آسف لفراقكم أيها الاخوان وأودعكم الآن وفي القلب غصة وفي النفس حرقة لهذا الفراق الأليم ولكن الأمل كبير بأن أبقى بينكم أخاً وصديقاً يتمنى لكم أن تبلغوا سن التقاعد كما بلغت وأن تقام لكم حفلات الشكر وأنتم في أتم صحة وأرغد عيش .

ومسك الختام أكرر شكري وتقديري وامتناني لمن قاموا بهذه الحفلة المباركة وإن كان من فضل فهو يعود لهم وهم مقدروه وإن كان من جميل فإني أحفظه لهم ما حييت . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بيروت في ٢٩ حزيران ١٤٠١ هـ القاضي مذهب الدرزي المتقاعد

امين شمس



وقال الفيلسوف أرسطو ، عليه السلام « لعدل به قوامُ العالم » .
والقضاء ، هو أفضل مظهر تمثل به العدل ، ولا أستطيع مهما أسهت ، أن أصف ما
كان عليه قضاؤنا من عدل ، وما كان عليه دووه من لبراهة والفصل .
ومما أوحى شرعا على القاضي أن يكون موثوقاً به ، في صلاحه ، وعفقه ، وعقله ،
يتقي الله ، ويعصي بالحق ، ولا يقضي عن هوى بفسده ، ولا عن رعة تغيره ، ولا عن
رُهة ترحره ، لا يزدنيه إغراء ، ولا يستميله إغراء .
واستقلال القضاء المدهي عند الموحدين ، الذين أطلق عليهم اسم الدروز ، قدم ، أي
مد بشوئهم ، ويرجع تاريخ هذا الاستقلال إلى سنة ٤١٠ للهجرة . فبعد ذلك حين
الفصل قضاء الموحدين الشرعي ، فخصي مرسوم معلوم .
ورمى الأمراء النواحيين والمعيين والشهابيين ، كان القاضي ، قاضي الامارة كلها .
على اختلاف صوائفها . سطر ويحكم في الدعاوى المذهبية . وعبر المذهبة ونعص الأمراء
لدروز ، الذين حكموا لنا . كان يفرد فريق مهم بالحكم ، ويفرد فريق آخر بالقضاء
وفي عهد المتصرفية ، أصبح القضاء مذهباً حتماً ، ول يوم تركز قضاؤنا على أسس
طمية . في ظل قوائم خاصة ، بيولاه وحط كريم من رجاسا تقويين ، وبرحون
يكون لنا من نشأت رئيسه . ومن مساندة موانا لكرام ما يحقق آمنا ، واستمرار
سيره ، في طريق التقدم والدجاج ، ولا ردهار بروح العدل .
وإذا ما لوحظ تشدي في المحافظة على التقاليد المتبعة ونعسكي بالابقاء على الزبي

ونصوهر ، بالاصافة إلى الخواهر والأش فضاء المدهي مرتكز من مرتكزات ادبية .
ولأني متفتح في دلت مصدقة حاسمة ، ورسخ كياها ، وصحة سلامه قدما ،
عريضة كريمة ، في وطن ، صدار عبق أعلاها خدقة في سنده ، وشرع مدعوها
التوحيدية العدل في أرضه ، والمساواة من أئنه

تم كيلا خجج بالطور ، في ما حلت مصموم موحدين بقاءه
يا أيها المحبون . لا تنومو غير موحدين يومين . ولا تسمعوا من لا يصدق حكام
شرعتكم . ولكن تروا في رحل . حكمه من دوسعصر حكام مرءاكم وحكمكم
به . ولا جعلو عليكم خلا من غير غفلكم . لا سعي في يكون . على دماكم
وحكمكم وسابكم ومعكم وصداكم . ولا سعي بهم في بقه ودينه
ولا سعي في يكون فصلا على موحدين . فيص . فيكون في ما هم . ولا
خجل فيسلككم عهد . ولا حائف بدولة فيجد قوما ذوب قوم . ولا أثر في حكم
فيدهم خنوق . ولا معصل شريعة حكمه فيهلك موحدين . وكونوا
ربانيين على أنفسكم ، رحماء بيبكم .
سماحة الرئيس ، أصحاب الفصيلة :

في حديث شريف « من ولي القصة فقد ذبح بعير سكين »
وفي حديث آخر « القصة ثلاثة » ثلث في اسار ، ووحيد في حنة ، ورجل عرف
لحق فقصي به ، فهو في حنة ، ورجل عرف حق فهم بقص به ، ورجل في حكم ،
فهو في اسار . ورجل م يعرف الحق ، فقصي نفس عن جهل فهو في لدر »
دعاء ثقيل ، والمهمة الملقاة على عاتقكم مهمة شريفة ، ولكنها من أخطر المهمات
ومسؤوليتها من أهم مسؤوليات ، وإن كنتم م خفوا اليمن ، لني بعثها لقصة عادة ،
فالي أمل ، أثق . بعد أن أصبح هذا ، أمانة في ضمائركم . ألا خرج الكلمة
الخاصة من من فلكم . إلا وقد استمرت فعل تحرد وحق وعد
لا يؤثر في و . انكم مؤثر . لا تطعي على سطنتكم سلطة حريكم أدبه رساله .
مصوبة ندعة أخلاقكم . وسببكم . مادية عمدة ورفعة . وعو . شرر حكمكم وفاقه
سيرو على رك . الله . سر . واثق بنفسه . لموكل على ربه . وشررو عن ما دأتم
من همه . ومن صموح . يوصد دعائم قضايتنا . ويعني شأنه . مواكس تقدمه ، نحو
الأصلح والأكمل والأفضل .
وفي أساس الله لعي القدير ، ان بعير صوركم بالإيمان والعدل . و . بركنكم
وبرعاكم ويسدد خطاكم .

بيروت في ٢٩ حزيران سنة ١٩٩٧

شيخ عقل الطائفة الدرزية

محمد أبو شقرا

وسام فضيلة الشيخ امين شمس

١ - رئيس جمهورية سورية

٢ - علي المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٥٩

٣ - علي رئيس محكمة الاستئناف مدحه مدعية العلية بكتابه رقم ٦١٥ - في تاريخ ١٢ - ٥ - ١٩٦٠

٤ - وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل
وبعد موافقة مجلس الأوسمة ، يرسم ما يأتي

المادة الأولى - منح فضيلة شيخ امين شمس ، صاحب محكمة معتدس سرورية
وسام لاور ودي من رتبة فارس مدية حربية على التقدير وتقدير حربه في لوطيفة
مدية سب وثلاثين سنة كان خلالها مثلاً للاستقامة والعدل والاحلاص
المادة الثانية - ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة .

بعد في ١١ آذار ١٩٦١

صدر عن رئيس جمهورية رئيس مجلس الوزراء وزير العدل
سليمان فرحية صائب سلام جميل كهي





سماحة شيخ العقل ، سماحة رئيس محكمة الاستئناف العليا ، معالي كمال بك
جبلاط ، القاضي كامل بك مرهر ، القاضي الشيخ امين طليع ، فضيلة الشيخ امين شمس .



سماحة شيخ العقل ، سماحة رئيس محكمة الاستئناف العليا ، معالي كمال بك جبلاط ،
القاضي المقدم كامل مرهر ، القاضي الشيخ امين طليع ، فضيلة الشيخ محيى قيس ،
فضيلة الشيخ شفيق ابو الحسن ، فضيلة الشيخ شريفه شرفه ، النقيب توفيق بك عساف .



أحدث هذه الصورة هيئة محكمته الاستئناف العليا في أول جلسة عقدها في دار الطائفة
المروزية بتاريخ ١١ تموز ١٩٦٨ .



أحدث هذه الصورة هيئة محكمة الاستئناف العليا مع النائب العام ، في مركزها
الجديد بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٧٤ .

تخليد ذكرى قضاة المذهب



بسم الله الرحمن الرحيم

تولى القضاء المذهبي الدرري المراد من ذوي الفصل وعدم نقاوة الضمير لا يجوز
ان يطوبهم الناس لان ذلك يصح الطائفة بالعقوب وعدم لتقدير . وقد رؤي القيام بعمل
يذكر الناس بأولئك القضاة الطيبي لذكر . الذين خدموا العدل وصانوا الحق مما جعل
اسمهم يظهر القضاء .

وقبلاً بالواجب لاهياء ذكرى اولئك القضاة اصدر سماحة الشيخ حبيب تقي الدين
رئيس محكمة الاستئناف المذهبية الدررية العليا قرار رقم ٧٠ تاريخ ٥ ربيع ٥ ١٩٧٢
القاضي برفع صور القضاة الذين تولوا قضاء المذهب الدرري قبل التنظيم الجديد الصادر
في ٥ - ٣ - ١٩٦٠ . والذين احيوا بموجب هذا التنظيم . على التمسك . وذلك في
قاعة الاجتماعات في ديوان محكمة الاستئناف لعليا في بيروت .

وهذا نص القرار :

قرار رقم : ٧٠ - م تاريخ ٥ - ٩ - ١٩٧٢

ب رئيس محكمة الاستئناف المذهبية الدررية العليا المدير العام
بناء على مشروع القانون المقدم بالمرسوم رقم ٣٤٧٣ تاريخ ٥ آذار سنة ١٩٦٠
" تنظيم قضاء المذهب الدرري "

بناء على القانون الصادر في ٤ كانون الاول سنة ١٩٦٧ .

بناء على مشروع القانون المقدم بالمرسوم رقم ١٤٣٣ تاريخ ٢ تموز سنة ١٩٧١ " إنشاء
ديوان في مركز رئيس محكمة الاستئناف تحت إشرافهم وخصصات المدير
عام بالنسبة للمحاكم المذهبية الدررية " .

وبما كان قضاء المذهب الدرري في وضع يوجب إجراء من تصحح دوة انقصته .
مع احتياجه باستقلاله . وسماحته . ونسبته بضمه السند . وتقدمه لمسدكه

وبما كان في نور قضاء في هذا المذهب غير بارحه . خدم من هن بين والقانون .
كتب إلى حارس مسكها بأصوله . واجتهادها في حركه . وشايدته . موضع تة بر في
علم الحقوق والفقه واشريعة .

وبما كان يقتضي ان يحفظ صور قصة هذا المذهب في مركز محكمة الاستئناف العليا
- المرحم القصص في الاعنى هذا القضاء - كما كذا تقدم هذا القضاء واصوبه لتاريخية .
وتكريماً لذكرى قصصاته . وتخليداً لظهم

وبناء على القرارات رقم ٣١ - م تاريخ ٢٥ - ٤ - ٧٢ ورقم ٦٤ - م تاريخ ٢٧ - ٧ - ٧٢ ورقم ٦٩ - م تاريخ ٣١ - ٨ - ٧٢ .

يقرر ما يأتي :

اولاً ترفع في قاعة الاجتماعات في مركز محكمة الاستئناف لعلياً المرحع القصائي الاعلى نقضاء المذهبي الدرري - صورة كل قاص من قصاة المحاكم المذهبية الدررية ، بعد احالته على التقاعد أو في حال وفاته اثناء الخدمة .

ثانياً ترفع صور القصاة المدس تولوا نقضاء المذهبي الدرري قبل لتطعيم الجديده الصادر في ٥ آذار سنة ١٩٦١ ، وتومرت صورهم . وتوضع ضمن اطارها لوحه نحاسية يكتب عليها الاسم والوصيفة ، وسني الولادة والوفاة وهم

في جبل لبنان وبيروت :

- فصيلة الشيخ سلمان تقي الدين ١٨٢٣ م - ١٨٧٧ م .
- فصيلة الشيخ سعيد حمدان ١٨٣٥ - ١٩٢٩ م .
- فصيلة الشيخ ملحم حمدان ١٨٦٦ م - ١٩٥٠ م .
- فصيلة المقدم الشيخ علي مزهر ١٨٩٤ م - ١٩٦٧ م .

في الجنوب - حاصبيا :

- فصيلة الشيخ حمد قيس ١٨٤٧ م - ١٩١٣ م .
- فصيلة الشيخ حسين قيس ١٨٨١ م - ١٩٣٣ م .

في البقاع - راشيا :

- فصيلة الشيخ سليم راكي ١٨٩٤ م - ١٩٤٣ م .
- فصيلة الشيخ يوسف راكي ١٩٠٣ م - ١٩٥٠ م .
- فصيلة الشيخ علي راكي ١٨٩٩ م - ١٩٦١ م .

ثالثاً . ترفع صورة فصيلة الشيخ امين شمين سقاصح المذهب في قضاء الشوف لذي احيل على التقاعد ابتداء من اول تموز ١٩٧٠ بموجب المرسوم رقم ١٤٦٠٩ تاريخ

فضاة المذهب في جبل لبنان



فصللة الشفف سعفة ءمءاء
« ١٨٣٥ م - ١٩٢٩ م »



فصللة الشفف سماء تها الءفن
« ١٨٢٣ م - ١٨٧٧ م »



فصللة المقءم عف مرهر
« ١٨٩٤ م - ١٩٦٧ م »



فصللة الشفف مرءم ءمءاء
« ١٨٦٦ م - ١٩٥٠ م »

قاضي المذهب في محكمة بعقلين - الشوف -
لمناسبة احواله على التعاقد في اول تموز ١٩٧٠



فضيلة الشيخ امين شمس

قضاة المذهب في حاصبيا (الجنوب)



فضيلة الشيخ حسين قيس
« ١٨٨١ م - ١٩٣٣ م »



فضيلة الشيخ حمد قيس
« ١٨٤٧ م - ١٩١٣ م »

قضاة المذهب في راشيا (البقاع)



فصيلة الشيخ يوسف راكي
« ١٩٠٣ م - ١٩٥٠ »



فصيلة الشيخ سليم راكي
« ١٨٩٤ م - ١٩٤٣ م »



فصيلة الشيخ علي راكي
« ١٨٩٩ م - ١٩٦١ م »

تنظيم القضاء والمهني الذري

مجلد ١

مرسوم رقم ٣٤٧٣

ب. رئيس الجمهورية اللبنانية

بناءً على الدستور اللبناني

وعما ان الحكومة اعلنت عن مجلس النواب بموجب المرسوم المؤرخ في ٢٨ تموز سنة ١٩٥٩ رقم ١٨٠٥ مشروع قانون معجل يتعلق بتنظيم القضاء المذهبي الدرزي .
وعما انه مضي أكثر من اربعين يوماً على احوالة المشروع على مجلس النواب دون ان يبت فيه .
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء .
يرسم ما يأتي

المادة الاولى : يشر مشروع القانون المعجل المحال على مجلس النواب . بموجب
المرسوم رقم ١٨٠٥ تاريخ ٢٨ تموز ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم القضاء المذهبي الدرزي ونصه :
الباب الاول : تنظيم القضاء المذهبي الدرزي

الفصل الاول : في المحاكم المذهبية الدرزية وتشكيلها

المادة ١ يتألف القضاء المذهبي الدرزي من محاكم درجة اولى من
محكمة استئنافية عليا .

المادة ٢ يشكل لقضاء المذهبي الدرزي حراً من تنظيمات الدولة القضائية .

المادة ٣ يحدد عدد محاكم الدرجة الاولى ومراكزها ومناطق صلاحيات
كل منها وعدد لقضاة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

مركز المحكمة الاستئنافية العليا بيروت ، وتشمل صلاحياتها جميع الاراضي اللبنانية .
المادة ٤ - تتألف محكمة لدرجة الاولى من قاضي مذهب مسمود .

المادة ٥ - (المعدلة بموجب قانون الصادر بتاريخ ٤ - ١٢ - ١٩٦٧) .

مادة وحيدة - تتألف محكمة الاستئناف العليا من رئيس ومستشارين يعيّن

بمرسوم بناءً على اقتراح وزير العدل من بين الاشخاص اللبنانيين المجازين في الحقوق
غير المحكوم عليهم بجناية او جرم شائن في دون الاعتداد لاول مرة بسلسلة المراتب
المنصوص عنها في المادة ١٥ من قانون ٥ آذار سنة ١٩٦٠ . المعطوفة على القوانين
المتعلقة بقضاة المحاكم الشرعية

يعيّن لرئيس في الدرجة لثامنة من الجدول رقم ٣ الملحق بقانون المحاكم الشرعية
السنة والجمهورية المؤرخ في ١٦ - ٧ - ١٩٦٢ والمستشاران في الدرجة الثامنة عشرة من
الجدول نفسه

المادة ٦ - إذا تعيب أحد فصاه المذهب لمدة تزيد عن الشهر يبوب مانه قاضي مذهب آخر ينتدبه رئيس المحكمة لاستئنافه انجليا . وإذا تعيب ما يزيد عن شهر رئيس هذه المحكمة او احد عضويتها ينتدب من يبوب مانه من بين فصاه المذهب او القضاة المدورون لعديليين مرسوم بناء على اقتراح وزير العدل وعلى مشيخة لعقل .

المادة ٧ - يكون لكل من يحكم الدرجة الاولى ولاستئناف عدم بألف من مساعدين قضائيين ومباشرين وحجاب يحدد عددهم في جدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون يورع المساعدون للقضاة المباشرين والمباشرون وحجاب بين مختلف المحاكم بقرار من وزير العدل .

الفصل الثاني : في اختصاص المحاكم المذهبية واصور المحاكمة للمذممة

المادة ٨ - يدخل في اختصاص محاكم المذهبية الدرزية لطرفي النص باو معاملات المتعمقة تطبيق احكام الشريعة والتقاليد الدرزية وقانون الاحوال الشخصية المطبقة الدرزية .

المادة ٩ - عند عدم وجود النص فحارس المحاكم المذهبية الدرزية للصلاحيات وتطبق اصول المحاكمة المطبقة لدى المحاكم الشرعية الاسلامية وعند عدم وجود النص في القانون عند كور تطبيق القواعد العامة المخصوص عليها في قانون المحاكمات المدنية على قدر ملائمتها لتنظيم المحاكم المذهبية والتفويض الدرزية فيما لا يخالف الشريعة الدرزية .

المادة ١٠ - يطبق قانون رسوم المحاكم الشرعية الاسلامية لدى المحاكم المذهبية الدرزية على ان تنظيم وتسجيل الوصية يستوفى عند رسم مقطوع قدره عشرة ليرة سورية .

الفصل الثالث : في تفتيش المحاكم المذهبية الدرزية

المادة ١١ - يقوم محام تفتيش المحاكم المذهبية الدرزية قاضي درزي من سلك القضاء العدلي ينتدب مرسوم بناء على اقتراح وزير العدل بعد احدى موافقة مشيخة لعقل .

المادة ١٢ - يجري لتفتيش مرة واحدة على الاقل في كل سنة على كل محكمة ويشاول مجموع اعمائها ويطلب منه تقرير يرفع الى وزير العدل وعلى مشيخة لعقل .

لمشيخة العقل الحق بان تطلب من وزير العدل اجراء تفتيش في محاكم مذهبية عندما ترى لزوماً لذلك وان تقترح عقوبات تأديبية عند الاقتضاء .

إذا رأى وزير العدل انه الاعمال المذكورة في التقرير تستوجب عقوبات تأديبية يقترح احالة القاضي او المساعد القضائي الى المجلس التأديبي .

١٠ لعقوبات التي لا تسوجب احوالة إلى مجلس التأديبي فيوقعها وزير العدل
(يحددها او يقرضها) .

الباب الثاني : نظام قضاء مذهب ومساعدتين لقضائين

الفصل الأول : في التعيين والنقل والترقية والتأديب

المادة ١٣ يعين ويقل قضاء المحاكم المذهبية الضرورية بموسوم بناء على
اقتراح وزير العدل ، بعد استطلاع رأي مشيخة العقل .

المادة ١٣ لا يقبل احد في ملاك القضاء المذهبي الا اذا كان

١ سائياً بلغ خمسة والعشرين من عمره ومن بناء الطائفة الدرزية

٢ حسن السيرة وغير محكوم عنه بحاية او تأحدى الخس لثانية ، السرقة ،
الاحتكار . سحب شك بلا مؤونة ، سوء الائتمان ، الاحتلاس ، الاعتصاب ، التهويل ،
التروير . استعمال امرور . حرث المصوص عليها في الدب السبع من قانون لعقوبات
والجرائم المتعلقة برعاية المود المحذرة والاعمار وتعطيتها .

٣ محاراً في الحقوق . ويمكن عند لضروره ان يعين قضاء مذهب دون لتفيد
هذا الشرط من خدمة اشهاديات الجامعة

المادة ١٥ تطبق على قضاء المحاكم المذهبية النصوص المطبقة على قضاء
المحاكم الشرعية فيما يتعلق بتحديد الرواتب والمرتبات والدرجات وشروط الترقية
والتأديب والصرف من خدمة والتقاعد .

يرتدي القضاة اللباس الديني في مجلس المحاكم

المادة ١٦ تقوم محكمة الاستئناف العليا بوصيفة المجلس التأديبي لقضاة
المذهب ومساعدتين القضائين . ويتألف مجلس تأديب لقضاة محكمة الاستئناف العليا
من ثلاثة اعضاء عدلين من الطائفة الدرزية يعينون بموسوم لبناء على اقتراح وزير العدل
بعد استطلاع رأي مشيخة العقل .

المادة ١٧ يعين المساعدون القضاة بمرسوم بناء على اقتراح وزير العدل.

المادة ١٨ لا تقل احدى ملاك مدعي القضاة إلا اثنان

١ - لبنانياً اتم العشرين من عمره ومن س لطفة البرزية .

٢ - غير محكوم بحدى الجرائم المشار اليها في الفقرة لثامه من ماده ١٤

٣ - حائزاً على اشهادته تكميلية وما يعطف على الاول

المادة ١٩ تنص على المساعدين القضاة لخصوص منطقة على المساعدين

القضاة في المحاكم الشرعية مما يتعلق بتحديد الرواتب والمرتبات والدرجات وشروط الترقية والتأديب والصرف من الخدمة والتقاعد .

احكام انتظامية :

المادة ٢٠ - فور تعيين المحاكم تعييناً هذا القانون بحسب لعدوى التي

اصححت من صلاحيتها اليها عمواً وبدون رسوم وتنص لديها لاصول الجديدة من لفظة التي وصلت اليها ، ويمكن استئناف الاحكام الصادرة في الدرجة الاولى قبل هذا القانون إلى محكمة الاستئناف لعباً إذا كان الاستئناف ممكناً وصممت اداة القانونية

المادة ٢١ يختص قضاة المذهب والمساعدون القضاة اهلون بوظائفهم

وان كانت لا تتوفر فيهم اشروط المطلوبة لهذا القانون . ويضمنون في الدرجة الاخيرة من الملاك إذا كان نقصى على تعيينهم خمس سنوات فما دون ثم يعطون لتسوية وصعيتهم درجة واحدة عن كل ثلاثين شهراً اقدمية .

المادة ٢٢ تلغى جميع لصوص التشريعية لمخاطبة لاحكام هذا القانون

او غير المؤتلفة مع مضمونه .

المادة ٢٣ - ينشر هذا القانون في جريدة الرسمية

المادة الثانية ينشر هذا لرسوم في الجريدة الرسمية

ليوق في ٥ آذار سنة ١٩٦٠

فؤاد شهاب

وزير العدلية

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

رشيد كرامي

جدول رقم (١)

عدد المحاكم الدرزية وعدد قضاتها

اسم المحكمة	مركزها	عدد القضاة	مقاطعتها
محكمة بيروت	بيروت	١	مقاطعة بيروت - محافظة لشمال
قضاء المتن - قضاء بعبدا - قضاء			
كسروان - قضاء جبيل .			
محكمة عابيه	عاليه	١	قضاء عاليه
محكمة بعقلين	بعقلين	١	قضاء الشوف
محكمة الشقوع	راشيا	١	محافظة البقاع
محكمة الحبوب	حاصبيا	١	محافظة الجنوب
		<hr/>	
		٥	

جدول رقم (٢)

مساعد قضائي	مباشر	حاجب
١٢	٦	٦

مرسوم رقم ١٤٠١٠

ان رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
ساء على انهاء رئيس محكمة الاستئناف المدهية لدرورية العمل
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المعقودة بتاريخ ٤ آذار ١٩٧٠
يرسم ما يأتي :

المادة الاولى يحل على مجلس النواب مشروع القانون لتعديل المرسوم رقم ١٥٧٠
تعيين ملاك محكمة الاستئناف المدهية لدرورية لعبا .

المادة الثانية : ان رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ احكام هذا المرسوم
صدر عن رئيس جمهورية
بعد في ١٦ آذار ١٩٧٠
شارب حلو

رئيس مجلس الوزراء
رشيد كرامي
رئيس مجلس الوزراء
رشيد كرامي

مشروع قانون تعديل

تعديل محكمة الاستئناف المدهية لدرورية العلبي

المادة الاولى : يشأ لدى محكمة الاستئناف المدهية لدرورية لعبا ديوان مرتبط برئيس
المحكمة انقائم بمهام واختصاصات المدير العام ، يتولى المهام المحددة في المادة الخامسة
من المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٥٩ المتعلق بتنظيم الادارات
العامة ، ومؤلف من : رئيس دائرة ، محاسب ، كاتب ، مستكتب ، حادام .

يعيّن بمرسوم ساء على انهاء رئيس المحكمة الاستئنافية لعبا واقتراح رئيس مجلس
الوزراء ، استناداً إلى المؤهلات المطلوبة في التعيين والمصوص عليها في المرسوم الاشتراعي

رقم ١١٢ تاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٥٩
المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

يمرّ القضاء المدهي لسري بمرحلة جديدة من مراحل تنظيمه بعية تثبيت دعائه الفاعمة على العدالة وحسن سير العمل لقضائي في كافة المحاكم المدهية ، وقد باشرت محكمة الاستئناف المدهية الدررية العليا ، بمد تشكيلها بدراسة مختلف الأوضاع والنواحي المرتبطة بهذه العاية وبأدرت دتحاد الخطوات الكمية بتحقيقها .

ولما كان ذلك يتصلب ، الاضافة إلى السرعة في الانجاز ، تفرغاً ضرورياً لعمل هذا القضاء بشكل يؤمن المصلحة العامة ومصالح المواطنين من ابداء هذه الطائفة ، يصح من الضروري اشاء جهاز اداري خاص يقوم بمص عليه لرسوم لاشترائي رقم ١١١ تاريخ ١٢ ٦ ١٩٥٩ بالتعاون مع رئيس المحكمة الاستئنافية لعليا ونحت اشرافه .

لذلك اعدت الحكومة مشروع قانون معجل يرمي إلى اشاء ديوان لدى هذه المحكمة استناداً لما تقدم ، واستحاثاً مع الاوضاع الحالية للمحاكم الشرعية لسبة والجمعية ، وهي إذ تقدم مشروع القانون لمعجل هذا من المجلس التبري الكريم ، ترجو قراره .



جانب رئاسة مجلس الوزراء

الموضوع: وضع مشروع القانون المعجل لتعلق تعديل ملاك محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا موضع التنفيذ بموجب مرسوم .

المراجع: المرسوم رقم ١٤٠١٠ تاريخ ١٦ ٣ ١٩٧١ .

كانت لعاية من مشروع القانون المعجل لدي حين على مجلس شورى بموجب مرسوم المذكور في المراجع أعلاه ، تأمين امتناع الألام ، والضروري لعمل لقضاء مذهبي الدرزي ، وذلك بإنشاء ديوان دري يتولى الأعمال المالية والإدارية . بصورة منتظمة ، كاملة ، ويحفظ عن الجهار القضائي الذي يقوم حالياً بها ، بصورة مؤقتة ، الشيء الكثير ، ويؤثر بالتالي ، هذا الجهاز تمرعاً واستقر رأياً في تأمين سير القضاء ومهامه

فقامت رئاسة هذه المحكمة بتقديم اقتراح مشروع يرمي إلى إنشاء ديوان إداري نظراً لضرورات العمل في كافة المحاكم المذهبية الدرزية من جهة . وانسجاماً كلياً مع لمحكمتين العليين السنية والخميرية من جهة ثانية . ورفع إلى مقامكم بعد أن جرى في حبه حد .

١ - موافقة إدارة الأبحاث والتوجيه بكتابتها رقم ٢٥٢-٩ تاريخ ٦ ٢ / ١٩٧٠

٢ - موافقة وزارة المالية بكتابتها رقم ٢٦١ - ص ١٢ تاريخ ١٢ ٢ - ١٩٧٠ .

٣ - موافقة مجلس الوزراء بقراره رقم ٢ تاريخ ٤ ٣ ١٩٧٠

لذلك

ونظراً لضرورة الملحة لإنشاء جهاز إداري متفرع لتأمين الشؤون الإدارية والادلة في كافة المحاكم المذهبية الدرزية ، وانسجاماً مع أوضاع المحاكم السنية والخميرية السريعة وبما أن مجلس شورى يسب مشروع القانون المعجل موضوع لبحث . خلال المهلة الدستورية ،

نرجو التفضل بالموافقة على وضع مشروع القانون المعجل المذكور ، موضع التنفيذ بموجب مرسوم .

(المدير العام)

حليم تقي الدين

عدد ٢٥٢ / ق ٥ حزيران ١٩٧١

مرسوم رقم ١٤٣٣

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني ولا سيما المادة ٥٨ منه

وبما ان الحكومة احاتت على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٠١٠ تاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٧٠ مشروع قانون معجل برمي إلى تعديل ملاك محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا .

وبما انه انقضى اكثر من اربعين يوماً على طرح مشروع القانون المذكور ، على مجلس النواب دون ان يبت به .

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

ويعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٧١ ،

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى : يوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل المحال على مجلس

النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٠١٠ تاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٧٠ الرامي

إلى تعديل ملاك محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا ، التالي نصه :

المادة الاولى : ينشأ لدى محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا دوائر مرتبطة

برئيس المحكمة القائم بمهام واختصاصات المدير العام ، يتولى المهام المحددة في

المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٥٩

المتعلق بتنظيم الادارات العامة ، ومؤلف من :

رئيس دائرة ، محاسب ، كاتب ، مستكتب ، خادم .

يعينون بمرسوم بناء على انتهاء رئيس المحكمة الاستئنافية العليا واقتراح

رئيس مجلس الوزراء ، استناداً إلى المؤهلات المطلوبة في التعيين والمنصوص

عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ - ٦ - ١٩٥٩ .

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به فور نشره في

الجريدة الرسمية

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

صائب سلام

رئيس مجلس الوزراء : صائب سلام

نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥/٧/١٩٧١ العدد (٥٦٦)

قضاة المذهب

١٩٦٠

قبل التنظيم القضائي الصادر في ٥ آذار ١٩٦٨

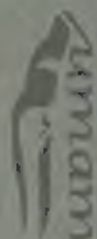
كان القضاة في العهد التنوخي من الاسرة التنوخية واشهرهم الامير زين الدين القاضي (بيصور) وفي العهد المعني من آل القاضي (المختارة) وعرف آخرهم الشيخ قبلان القاضي الذي لم يترك عقبا ذكرا (توفي سنة ١٧١٥ م) وفي العهد الشهابي من آل القاضي (السقائية) ومنهم الشيخ محمود القاضي والشيخ محمد القاضي وآخرهم الشيخ شرف الدين القاضي ومن آل تقي الدين (بعقلين) الشيخ احمد تقي الدين (توفي سنة ١٢٧٤ هـ) وفي ايام المتصرفية ابنه الشيخ سلمان تقي الدين (توفي سنة ١٨٧٧) ثم الشيخ سعيد حمدان (توفي سنة ١٩٢٩) وفي ايام الانتداب ابنه الشيخ ملحم حمدان (توفي سنة ١٩٥٠) وفي عهد الاستقلال المقدم علي مزهر (توفي سنة ١٩٦٧) وبعد التنظيم الجديد الشيخ امين شمس المتقاعد حالياً.

في قضاء المتن كان القضاة من آل شكر (فرع من اسرة الحلبي) اولهم عز الدين بن شكر (سنة ١٦٧٠ م من العهد المعني) ثم الشيخ رافع بن مفرج بن شكر ثم الشيخ جابر بن مفرج بن شكر وكنته ابو عز الدين (آل ابو عز الدين - العبادية) ثم الشيخ سليمان ثم ابراهيم بن منصور بن سليمان.

وفي قضاء راشيا كان القضاة من آل زاكي، اول قاض عرف منهم الشيخ عبد الخالق بن عبد الله زاكي (سنة ١٦٠٠ من العهد المعني) ثم الشيخ محمد محمود زاكي (كان معاصراً للشيخ الفاضل محمد ابو هلال في زمن الامير فخر الدين المعني الكبير) ثم الشيخ حامد محمد زاكي (١٨٧٠) ثم الشيخ يوسف شمس الدين زاكي، والشيخ عبادة زاكي، وفي سنة ١٩١٩ الشيخ نعمان زاكي ثم الشيخ سليمان عبادة زاكي ثم الشيخ سليم زاكي ثم الشيخ يوسف نعمان زاكي واخيراً الشيخ علي سليمان زاكي.

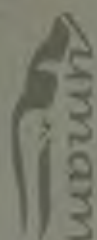
وفي قضاء حاصبيا كان القضاة من آل قيس واولهم الشيخ يوسف بشير قيس (رافق حوادث سنة ١٨٦٠) ثم الشيخ حمد قيس (توفي سنة ١٩١٣) ثم ابنه الشيخ حسين قيس (توفي سنة ١٩٣٣) وحالياً، ابنه الشيخ نجيب قيس (تولى القضاء سنة ١٩٣٣ بموجب المرسوم رقم ٣٢٩٢ تاريخ ١٩ - ٨ - ١٩٣٣ واستمر في منصبه بعد التنظيم الجديد).

راجع مؤلف القاضي الدين طالع رئيس محكمة التمييز - مشيخة العقل والقضاء المذهبي الدرزي عبر التاريخ



لایتنو شیق و الأبحاث

Documentation & Research



للتوثيق والأبحاث

Documentation & Research